حقيقةُ الوضعِ وأقسامهُ عندَ الأُصوليّين

د. مسلم كاظم عيدان
كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الإسلامية الجامعة
قسم الشريعة

الملخص:

عرض البحث اهتمام الأصوليِّن بقضية الوضع، والبحث فيها، وتأتي أهمية الوضع من صلته بقضايا دلاليِّة أخرى ، كالحقيقة والمجاز ، والاشتراك اللَّفظي ، وغيرها، إذ استند الأصوليون إلى الوضع في تحديد دلالاتها، فالوضع عند الأصوليين: (جعل اللفظ دليلاً على المعنى)، إذ أنَّ معرفة الوضع تفيدنا في معرفة المعنى الحقيقي للفظ، وأنَّه ارتباط خاص حاصل بين اللفظ والمعنى، بحيث إذا فهم الأول فهم الثاني.

ولقد اختلف العلماء على أقوال، في إجاباتهم عن العلاقة بين اللفظ والمعنى، هل هي علاقة مناسبة طبيعية، أو إنَّ الأصل في ربط اللَّفظ بالمعنى وضع واضع؛ فتكون الدَّلالة من جراء الاصطلاح، وهل الواضع هو الله تعالى، أم واحد من البشر، أو مجموعة منهم ؟ لقد تعدَّدت الإجابات عن هذا السؤال على خمس فرضياتٍ.

وظهر لنا أنَّ نظريات الوضع ثلاثة:

النظرية الأولى: مسلك الملازمة .

النظرية الثانية : الإعتبار (التعهد) .

النظرية الثالثة : (القرن الأكيد) .

وإنَّ للوضع تقسيماتٌ متعددةٌ ومختلفةٌ ؛ إنَّ للوضع تقسيمات متعددة ومختلفة(٣٦)؛ فمنها ما يكون بلحاظ خصوصيته في نفسه، ويقسم حينذاك الى (التعييني والتعيُّني) (٣٧)، وقد قسموه تقسيمين آخرين بلحاظ متعلقهِ من دون أن يرجع إلى اختلاف في نفسه ، فالتقسيم الأول، القسمة الى: الوضع الشخصي والنوعي، والتقسيم الثاني، تقسيمه بلحاظ عموم المعنى المتصور حيث الوضع بخصوصه وعموم المعنى الموضوع له وخصوصه الى أقسام ثلاثة : الوضع الخاص والموضوع له الخاص ، والوضع العام والموضوع له عام ، والوضع العام والموضوع له خاص .

المقدمة:

اهتم الأصوليون بقضية الوضع ، فبحثوا في : الواضع ، والموضوع، والموضوع له ، وكيف يعرف الوضع ،كما بحثوا سبب الوضع ، وتأتي أهمية الوضع من صلته بقضايا دلالية أخرى ، كالحقيقة والمجاز ، والاشتراك اللفظي ، إذ استند الأصوليون إلى الوضع في تحديد دلالاتها.(١) والوضع عند الأصوليين : (جعل اللفظ دليلاً على المعنى) (٢)، بمعنى أنَّ : (كلُّ لفظٍ وضع لمعنى ، فيخرج : ما ليس بلفظٍ من الدلائل الموضوعة ، وما ليس بموضوعٍ ، من : المحرفات والمهملات ، ويدخل في اللفظ : المفردات ، والمركبات الستة ، وهي الإسنادي ، والوصفي ، والإضافي ، والعددي ، والمزجي ، والصوتي) .(٣)

إنَّ دراسة نشؤ الدلالة اللغوية (دلالة اللفظ على المعنى) هي في واقعها دراسة لنشأة اللغة ؛ لأنَّ نشأة اللغة تعني حدوث الألفاظ اللغوية المستخدمة بين الناس للدلالة على معانيها كوسيلة لتحقيق التفاهم، وتبادل الأفكار، فكيف وجدت هذه الدلالة ؟ وقبل بيان هذا ، لابدَّ من التنبيه على أنَّ البحث في موضوع نشأة الدلالة الذي يرتبط في رأي الأصوليين ارتباطاً وظيفياً بتشخيص الظهور ، لأنَّ معرفة الوضع هي المنطلق لمعرفة الظهور ، فإذا تهيأ للباحث أو المتلقي أن عرف أنَّ هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى ، أي إنَّ هذا اللفظ دال على هذا المعنى أو كل الذي بين يديه ظاهر في هذا المعنى المعين الذي بين يديه وهو المطلوب .

ومن ثم له أن يرتب عليه آثار الظهور ، أي إنَّ معرفة الوضع تفيدنا في معرفة المعنى الحقيقي للفظ . (٤)

وقد بدأت بالتمهيد الذي كان مدخلاً للبحث بإعطاء صورةٍ موجزةٍ ومختصرةٍ عن اللفظ ، وآراء العلماء فيما يتعلق به ، بعد ذلك يأتي المبحث الأول : مفهوم الوضع ونظرياته وفيه المطلب الأول :- بيان مفهوم الوضع لغةً واصطلاحاً ، والمطلب الثاني : الوضع و (نظرياته) .

النظرية الأولى : مسلك الملازمة :

النظرية الثانية : الاعتبار (التعهد) وفيها ثلاثة اقوال

النظرية الثالثة : (القرن الأكيد)

المبحث الثاني: أقسام الوضع : وفيه

اولاً : أقسامه : ما يكون منها بلحاظ خصوصيته في نفسه ، ويقسم حينئذٍ إلى (التعييني والتعيّني)، وقد قسموه تقسيمين آخرين بلحاظ متعلقه من دون أن يرجع إلى اختلاف فيه في نفسه، التقسيم الأول القسمة على الوضع الشخصي والنوعي، والتقسيم الثاني تقسيمه بلحاظ عموم المعنى المتطور، حيث الوضع بخصوصه، وعموم المعنى الموضوع له وخصوصه على أقسام ثلاثة سنطلع عليها اثناء البحث.

ثانياً: الخلاف في وقوع القسم الثالث .

ثالثاً: استحالة القسم الرابع .

الخاتمة ونتائج البحث واخيراً المصادر والمراجع ، وفهرست البحث.

هذا ما استطعنا الإلمام به من أطراف هذا الموضوع ، فإن وفقنا؛ فمن الله تعالى ، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ، فنرجو أن تعفى زلاّتنا وتقال عثراتنا . **والله وليُّ التوفيق**

التمهيد:

إنَّ الذي أثار دراسة الوضع عند الأصوليين هو تأثرهم به؛ لما انحدر إليهم عن طريق الفلسفة اليونانية، فقد نقل عن هرقليطس رأيه أنَّ اللغة وحي والهام وان الأسماء من قوة إلهية(٥)، في حين ذهب ديمقريطس إلى أنَّ اللغة عمل اجتماعي مصطلح على صلة الألفاظ بمعانيها، وشاركه الرأي سقراط وأرسطو فيما بعد (٦) ، ويشرح الفارابي رأي أرسطو، فيقول:(أنَّ كلَّما يقال في الألفاظ فإنَّه ممكن أن يقال بعينه في الخطوط ، فكما أنَّ دلالة الخطوط على الألفاظ باصطلاح ، فكذلك دلالة الألفاظ على المعقولات التي في النفس باصطلاح (٧).

ولدى الفارابي تصور جميل عن تطور اللغة بعد النشأة ، فهو يرى أنَّ اللغة بدأت بالإشارات كوسيلة للتفاهم ، ثم استعملت الأصوات بأصغر وحداتها للدلالة على الأشياء بعد أن عجز جهاز الإشارات عن تخطية الحاجة؛ للتعبير عن الأشياء، فكانت أولاً أصوات النداء ، ثم الأصوات الدالة على الحسيات ، ورويداً رويداً حلَّ الصوت محل الإشارة (٨) .

ويعتقد الفارابي أنَّ أول ما وضع من الألفاظ للمعاني ، وضعهم للمعاني المحسوسة المائلة أمام أنظارهم، وبعد التعرف على دلالاتها من تواتر السماع والاستعمال على إرادة الناطق لها تلك المحسوسات حصل اقتران بين اللفظ والمعنى، فكان ممَّا اصطلح عليه من ألفاظ، وبهذا المسلك تكونت اللغة من خلال تضافر الجهد الاجتماعي، وبتكوينها، واكتسابها من الأجيال سليقة، وبتكامل ما تعبر به من أدوات وصل العقل البشري إلى وضع الأسس، والأصول، والقوانين، والأقسام، والحدود الضابطة لها . (٩)

ومقابل هؤلاء ذهب بعض الإغريق إلى أنَّ الطبيعة الكونية والبشرية هي التي أنشأت اللغة وهو رأي أصحاب المدرسة الابيقورية، فأصوات الريح، وجريان الماء، والرعد، وسقوط الأجسام الثقيلة، وعويل البكاء اصوات قلدها الإنسان للتعبير عن هذه المعاني أو ما يقترب منها، وترى هذه المدرسة أنَّ اختلاف الأوضاع الاجتماعية والمناخية والجغرافية، هو وراء اختلاف اللغات، وهذه صور فطرية خارجة عن إرادة الإنسان.(١٠)

وتعددت أراء العلماء في نشأة اللغة ممَّا دلَّ على اشكالياتها (١١)، والإجابة عن هذه الإشكالية، واختلاف الناس على أقوال في إجاباتهم عن العلاقة بين اللفظ والمعنى، هل هي علاقة مناسبة طبيعية؛ أي مجرد نطق اللفظ يسبق المعنى إلى الذهن، فتسمى الدلالة هنا دلالة طبعيه، أو طبيعية ، أو أنَّ الأصل في ربط اللفظ بالمعنى وضع واضع، فتكون الدلالة من جراء الاصطلاح . وأصحاب القول الثاني انقسموا على أقسام ثلاثة، هي: هل الواضع هو الله تعالى، أم واحد من البشر، أو مجموعة منهم ؟ لقد تعدَّدت الإجابات على مثل هذا السؤال على خمس فرضياتٍ :-

الأولى : إن الألفاظ تدلُّ على معانيها بذاتها دلالة طبعية ، حيث إنها استجابة للفطرة الإنسانية التي من الضروري للوجود الإنسانيِّ أن توجد وسيلة يعبر بها عن حاجاته المادية والعقلية، فلا بُدَّ من وجود لغة يتم التفاهم بها، فهي من مصاديق التكوين أو الخلق . (١٢)

الثانية : إنَّ الألفاظ إنما تدلُّ على معانيها بوضع واضح أعلى قدرة من البشر، وهو الله تعالى . (١٣)

الثالثة : إنَّ الواضع هو الإنسان الأول، أو مجموعة الناس الذين اضطرتهم الحاجة إلى اختراع علاقة بين الألفاظ، والمعاني وهو قول (ابن فارس) (١٤)

الرابعة : إنَّ بدء نشأة العلاقة من الله، وهو استعداد منحهُ الله للبشر، ثم تطور الاصطلاح من الناس بعد ذلك .

الخامسة : إنَّ بدء ربط الرموز المنطوقة بمعانيها بدء أولاً من الناس، وساعدهم الله تعالى في تطور هذه المنظومة الدِّلالية .

فلم تتفق الكلمة على نظريةٍ ما ؛ لانَّ كلَّ نظرية لا تستطيع حسم الموقف لصالحها، لأنه لا يقدر أصحاب قول ما ، الجزم بقولهم، أو نفي أقوال غيرهم (١٥)، فقد ذهب الأشعري وأتباعه والبنافورك إلى أنَّ الواضع الأول هو الله تعالى ، وذهب أبو هاشم ومن تبعه من المعتزلة أنَّ الواضع هو البشر، وقال الطبعية عباد بن سليمان الصميري وحكا الرازي في المحصول القول الأخير (١٦)

المبحث الأول / مفهوم الوضع ونظرياته

المطلب الأول / بيان مفهوم الوضع لغة واصطلاحا

الوضع لغةً : وقبل كلِّ شيءٍ لا بدَّ من إعطاء تعريفٍ للوضع، وبيان حقيقته اللغوية والاصطلاحية فالوضع لغةً : هو جعل اللفظ بإزاء المعنى (١٧)

واصطلاحاً : هو ارتباط خاص حاصل بين اللفظ والمعنى، بحيث إذا فهم الأول فهم الثاني (١٨)، وعرف أيضاً: أنَّه تخصيص شيءٍ بشيءٍ متى أطلق أو أحسن الشيء الأول، فهم منه الشيء الثاني، والمراد باصطلاح استعمال اللفظ وإرادة المعنى، والإحساس استعمال اللفظ أعمُّ من أن يكون فيه إرادة المعنى أولاً . (١٩)

وجاء أيضاً في تعريف الأصوليين للوضع أنَّه:(جعل اللفظ دليلاً على المعنى)(٢٠) وقيل: (هو عملية تعرف فيها لفظاً بمعنى نتيجتها أن يقفز الذهن إلى المعنى عند تصور اللفظ دائماً) (٢١) وجاء في تعريف آخر أنَّه:(عبارة عن ربط خاص بين اللفظ والمعنى) (٢٢) وأنَّ وضع اللفظ للمعنى هو ارتباط خاص بينهما، وينشأ هذا الارتباط بأحد سببيِّن :

الأول/ جعل اللفظ للمعنى وتخصيصه به، مثل: جعل اسم محمد على المولود الجديد فكلما استعمل اسم محمد دلَّ على معناه بدون قرينة . ويسمى هذا النوع من الوضع (الوضع التعيينيّ) نظراً إلى أنَّ الواضع قد عيّن لفظاً مخصوصاً لمعنىً محدد (٢٣)

الثاني /استعمال لفظ من الألفاظ في معنى معين يدلُّ على إرادة هذا المعنى من اللفظ المستعمل فيه، ويتكرر هذا الاستعمال بكثرة إلى درجة، بحيث تتآلف الأذهان على استعمال هذا اللفظ بهذا المعنى، ولا يحتاج التكلم بعد هذه الألفة بين اللفظ والمعنى إلى القرينة، كي تدل السامع على إرادة المعنى، مثل: استعمال كلمة صلاة في العبادة المعلومة عند المسلمين – مع أن كلمة صلاة معناها الدعاء، ولكنها استعملت في العبادة الخاصة بكثرة مع القرينة، ثم بعد هذه الكثرة تولدت اللغة في كلمة صلاة والعبادة الخاصة، بحيث صارت تدلُّ عليها بدون حاجة إلى القرينة ويسمى هذا النوع من الوضع (الوضع التعيِّني) نظرا إلى أنَّ اللفظ تعيَّن للمعنى بدون تعيين من واضع خاص ، وإنما حصل اختصاص اللفظ بالمعنى وارتباطه به من كثرة الاستعمال.(٢٤)

المطلب الثاني : نظريات الوضع:

في هذا المطلب نتحدث عن نظريات الوضع تفصيلاً:

أولاً/ نظرية مسلك الملازمة : لقد طرح الأصوليون ما مقصودهُ : إنَّ الوضع عبارة عن كلّي الملازمة الجامع بين مراحل الوضع ودرجاته، فهذه الملازمة في المرحلة الأولى من مراحل الوضع ملازمة اعتبارية، وهي عبارة عن جعل التلازم بين اللفظ والمعنى واعتبارهما متلازمين ، وهذه الملازمة أيضاً في المرحلة الأخيرة من الوضع ملازمة واقعية، وهي عبارة عن استلزام تصور اللفظ لتصور المعنى، والمعبر عن الملازمة ناظر الى إختلاف مراحلها ودرجاتها، وإلّا فالوضع بالمعنى العام الشامل هو العنوان الانتزاعيِّ، وهذا ما ذهب إليه(المحقق العراقيِّ).(٢٥)

إلّا أنَّها من الأمور الواقعية، لا بمعنى أنَّها من إحدى المقولات، ضرورة وضوح عدم كونها من مقولة الجوهر؛ لانحصارها في خمسة أقسام هي: العقل ، النفس الصورة ، المادة ، الجسم، وهي ليست من أحداها، وكذا عدم كونها من المقولات التسع العرضية أيضاً، لأنها مقومة بالغير في الخارج لاستحالة تحققها في العين بدون موضوع توجد فيه، فإنَّ وجودها في نفسها عين وجودها لغيرها؛ بمعنى : أنَّها عبارة عن ملازمة خاصة، وربط مخصوص بين طبيعة اللفظ والمعنى الموضوع له، نظير سائر الملازمات الثابتة في الواقع بين أمرين من الأمور التكوينية قبل قولنا :إن كان هذا العدد زوجاً فهو منقسم على متساويين وإن كان فرداً فهو غير منقسم، كذلك في الملازمة بين زوجية العدد وانقسامه على متساويين، وبين فرديته وعدم انقسامه، كذلك ثابتة في نفس الأمر والواقع أزلاً، غاية الأمر أنَّ تلك الملازمة ذاتية أزلية ، وهذه الملازمة جعلية اعتبارية ، لا بمعنى

أنَّ الجعل والاعتبار مقوم لذاتها وحقيقتها، بل بمعنى : أنَّه علة وسبب لحدوثها وبعده تصير من الأمور الواقعية، وكونها جعلية بهذا المعنى لا ينافي تحققها وتقررها في لوح الواقع وبنفس الامر . (٢٦)

وقد حقق بعض الأصوليون في محلِّه : إنَّ هذه الملازمات ليست من سنخ المقولات في شيءٍ، كالجواهر والأعراض، فإنَّها وإن كانت ثابتة في الواقع في مقابل اعتبار أي معتبر وفرض أي فارض كقوله تعالى : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا). (٢٧)

فإنَّ الملازمة بين تعدد الآلهة وفساد العالم ثابتة واقعاً وحقيقةً إلا أنَّها غير داخلة تحت شيءٍ منها فان سنخ ثبوتها في الخارج غير سنخ ثبوت المقولات فيه، وإنَّه (قده) أراد بوجوب الملازمة بين طبيعة اللفظ والمعنى والموضوع له وجودها مطلقاً حتى للجاهل بالوضع، فبطلانه من الواضحات التي لا تخفى على احدٍ فإنَّ هذا يستلزم أن يكون سماع اللفظ وتصوره علَّةً تامةً لانتقال الذهن إلى معناه، ولازمه استحالة الجهل باللغات مع أن إمكانه ووقوعه من أوضح البديهيات، وإن أراد به ثبوتها للعالم للوضع فقط دون غيره، فيرد عليه : إنَّ الأمر وإن كان كذلك – إنَّ هذه الملازمة ثابتة له دون غيره – إلّا أنَّها ليست بحقيقة الوضع، بل هي متفرعة منها ومتأخرة عنها رتبة، وكلامنا في تعيين حقيقته التي تترتب عليها الملازمة، بين تصور اللفظ والانتقال إلى معناه . (٢٨)

ثانياً: الاعتبار (التعهد):

وذهب كثير من الأعلام ، إلى أنَّ حقيقة الوضع حقيقة اعتبارية، ولكنهم اختلفوا في كيفيتها على أقوال :-

١- **القول الأول :** قيل حقيقة الوضع : عبارة عن ملازمة بين طبيعتي اللفظ والمعنى الموضوع له، وحقيقة هذه الملازمة مفتوحة من بيده الاعتبار – أي الواضع – كسائر الأمور الاعتبارية من الشرعية أو العرضية، وإنَّ الموجب لهذا الاعتبار، والداعي اليه إنما هو قصد التفهيم في مقام الحاجة ، لعدم إمكانه بدونه (٢٩)، ولكن لا يمكن المساعدة عليه، وذلك لأنَّه لو أريد به اعتبارها خارجاً بمعنى _ أنَّ الواضع جعل الملازمة بين اللفظ والمعنى في الخارج _ فيردهُ؛ أنَّه لا يفيد بوجه مالم تكن الملازمة بينهما في الذهن، ضرورة أنَّ بدونه لا يحصل الانتقال إلى المعنى من تطور اللفظ وسماعه، وعلى تقدير وجودها وثبوتها فالملازمة الخارجية غير محتاج اليها، فإنَّ الغرض– وهو الانتقال – يحصل بتحقق هذه الملازمة الذهنية سواء أكانت هناك ملازمة خارجية أم لم تكن، فلا حاجة إلى اعتبار المعنى موجوداً في الخارج عند وجود اللفظ فيه بل هو من اللفظ الظاهر.

٢- **القول الثاني :** إنَّ حقيقة الوضع عبارة عن اعتبار وجود اللفظ وجوداً تنزيليًا للمعنى، فهو في عالم الاعتبار وان لم يكن كذلك حقيقة (٣٠) ، بمعنى : أنَّ الواضع جعل للفظ وجوداً للمعنى بعالم

الاعتبار، وغيره وجوداً تنزيلياً له في ذلك العالم دون عالم الخارج والعين كالتنزيلات الشرعية أو العرفية من الاحكام التكليفية والوضعية.

٣- **القول الثالث :** قد لا يكون المعنى المعتبر تسبيبياً كالاختصاص الوضعي فإنَّه لا حاجه في وجوده إلا الى عتبار من الوضع ومن الواضح إن اعتبار كل معتبر قائم به بالمباشرة لا بالتسبيب كي يتسبب إلى اعتبار نفسه بقوله : (وضعت) ونحوه، فتخصيص الواضع ليس إلا اعتباره الارتباط والاختصاص بين لفظ خاص ومعنى خاص (٣١)

وعلى ذلك يقول أصحاب هذه النظرية إنَّ حقيقة الوضع : عبارة عن التعهد بإبراز المعنى الذي تعلق قصد المتكلم بتفهيمه بلفظ مخصوص؛ فكل واحد من أهل أية لغةٍ متعهدٌ في نفسه متى ما أراد تفهيم معنى خاص أن يجعل مبرزه لفظاً مخصوصاً، مثلا – التزم كل واحد من أفراد الأمة العربية بأنَّه متى ما قصد تفهيم جسم سيال بادر بالطبع أن يجعل مبرزه لفظ الماء، ومتى قصد تفهيم معنى آخر أن يجعل مبرزه لفظاً آخر وهكذا، فهذا التعهد والتباني النفسانيّ بإبراز معنى مخصوص عند تعلق القصد بتفهيمه ثابت في أذهان أهل كل لغة، فضلاً عن ألفاظها ومعانيها بنحوِ القوة، ومتعلق هذا التعهد أمرُ اختياري وهو التكلم بلفظ مخصوص عند قصد تفهيم معنىً خاص (٣٢) .

ثالثاً : (القرن الأكيد)

يقول أصحاب هذه النظرية من الأصوليين إنّ علاقة السببية التي تقوم في اللغة بين اللفظ والمعنى توجد وفقاً لقانون عام من قوانين الذهن البشريِّ، والقانون العام هو أنَّ كلَّ شيئين إذا اقترن تصور أحدهما مع تصور الآخر في ذهن الإنسان مراتٍ معدودةٍ ولو على سبيل الصدفة، قامت بينهما علاقة، وأصبح احد التصورين سبباً لانتقال الذهن إلى تصور الآخر.(٣٣)

ومثال ذلك في حياتنا الاعتيادية أن تعيش مع صديقين لا يفترقان في مختلف شؤون حياتهما فتجدهما دائماً معاً ، فإذا رأينا بعد ذلك احد هذين الصديقين منفرداً او سمعنا باسمه اسرع ذهننا إلى تصور الصديق الآخر ، لأنَّ رايتهما معاً مراراً كثيرة اوجد ذلك علاقة بينهما في تصورنا وهذه العلاقة تجعل تصورنا لأحدهما سبب لتصور الآخر .

وإذا درسنا على هذا الأساس علاقة السببية بين اللفظ والمعنى زالت المشكلة، إذ نستطيع أن نفسر هذه العلاقة بوصفها نتيجة لاقتران تصور المعنى بتصور اللفظ بصورة متكررة، أو في ظرف مؤثر، الأمر الذي أدى الى قيام علاقة بينهما ، فالوضع : هو عملية تقرن فيها لفظاً بمعنى، نتيجتها أن يقفز الذهن الى المعنى عند تصور اللفظ دائماً (٣٤)، فعلى ما ذكره بعض الأصوليين يتضح أنَّ الوضع وفق هذه النظرية هو : القرن الأكبر بين تصور اللفظ وتصور المعنى، فانَّ حالة القرن الأكبر تحصل بكثرة الاستعمال، لأنَّها تؤدي الى تكرار الاقتران بين تصور اللفظ وتصور

المعنى فيكون القرن بينهما أكبر بهذا التكرار الى أن يبلغ إلى درجة تجعل أحد التصورين صالحاً بتوليد الآخر . (٣٥)

المبحث الثاني: أقسام الوضع

المطلب الأول/ إنَّ للوضع تقسيمات متعددة ومختلفة(٣٦)؛ فمنها ما يكون بلحاظ خصوصيته في نفسه، ويقسم حينذاك الى (التعييني والتعيِّني) (٣٧)، وقد قسموه تقسيمين آخرين بلحاظ متعلقهِ من دون أن يرجع إلى اختلاف في نفسه ، فالتقسيم الأول، القسمة الى: الوضع الشخصي والنوعي، والتقسيم الثاني، تقسيمه بلحاظ عموم المعنى المتصور حيث الوضع بخصوصه وعموم المعنى الموضوع له وخصوصه الى أقسام ثلاثة : الوضع الخاص والموضوع له الخاص ، والوضع العام والموضوع له عام ، والوضع العام والموضوع له خاص (٣٨).

وينقسم الوضع العام والموضوع له خاص الى قسمين، فإنَّ الخصوصية المأخوذة في الموضوع له (تارةً) لا توجد من قبل اللفظ بل هي خصوصية خارجية (٣٩) كما قيل: إنَّ دلالة الألفاظ على معانيها، الأصل فيها أن تكون ناشئة من الجعل والتخصيص، ويسمى حينئذٍ (تعيينياً) وقد تنشأ الدلالة من اختصاص اللفظ بالمعنى ، الحاصل هذا الاختصاص من الكثرة في الاستعمال إلى درجة من الكثرة أنَّه تألفهُ الأذهان على وجه إذا سمع اللفظ ينتقل السامع منه الى معناه ويسمى الوضع حينئذٍ (تعيِّنياً) (٤٠) .

لا بُدَّ من الوضع تصور اللفظ والمعنى ، لأنَّ الوضع حكم على المعنى وعلى اللفظ ، ولا يصح الحكم على الشيء إلّا بعد تصوره ومعرفته بوجه من الوجوه ولو على نحو الإجمال؛ لأنَّ تصور الشيء قد يكون بنفسه، وقد يكون بوجهة؛ أي بتصور عنوان عام ينطبق عليه، ويشار به إليه اذ يكون ذلك العنوان العام مرآةً وكاشفاً عنه، كما إذا حكمت على شبحٍ من بعيدٍ أنَّه أبيض مثلاً وأنت لا تعرفه بنفسه أنَّه أي شيءٍ هو، وأكثر ما تعرف عنه مثلاً – انه شيئاً من الأشياء أو حيوان من الحيوانات، فقد صح حكمك عليه بأنَّه أبيض مع أنك لم تعرفه ولم تتصوره بنفسه وإنَّما تصورته بعنوان أنَّه شيء او حيوان لا أكثر وأشرت به إليه، وهذا ما يسمى في عرفهم ((تصور الشيء بوجهه)) وهو كافٍ لصحة الحكم على الشيء، وهذا بخلاف المجهول محضاً فإنَّه لا يمكن الحكم عليه أبداً، وعلى هذا فإنَّه يكفينا في صحة الوضع للمعنى أن نتصوره بوجهه كما لو كنا تصورناه بنفسه . (٤١)

وبمزيد من الإيضاح نقول : إنَّ عملية الوضع – كما عرفناها – هي عملية ربط بين لفظٍ ومعنى كما إذا استعمل فيه دلَّ عليه بدون قرينة بالنسبة لمن كان عالماً بوضع اللفظ بالمعنى المرتبط به، وعملية الربط هذه تتطلب من واضع اللفظ للمعنى تصورها تصوراً تفصيلياً وتصوراً إجمالياً وفي ذلك نقاط:

١- بالنسبة الى تصور الواضع للفظ :

أ- اذ كان تصوراً تفصيلياً مثل تصوره لكلمة محمد عندما يضعها لمولوده الجديد ، يسمى الوضع حينئذٍ (الوضع الشخصي)، باعتبار تشخيص كلمة محددة لوضعها للمعنى . (٤٢)

ب- وان كان تصور الواضع تصور إجماليّ ، مثل تصوره لوزن (فاعل) او فعل او نحوهما من الصنع لوضع ما كان على وزنها لمعناها ،ككاتب، وكتب ونحوهما فيسمى الوضع حينئذٍ(الوضع النوعي)، لأنَّه وضع نوع الكلمة لا شخصها كأن ما كان على وزن فاعل يشمل كلمات كثيرة، مثل كاتب ، ضارب ، قاتل ، ولم يضع الواضع كل كلمة من هذه الكلمات بوضعٍ مستقلٍ كما أنَّه لم يتصور كلُّ كلمةٍ بتصورٍ مستقلٍ دائماً، تصور وضع المفهوم الجامع لهذه الكثرة، وهو وزن (فاعل) الذي هو نوع منطقيّ لهذا الأفراد فسمي الوضع نوعياً . (٤٣)

٢- بالنسبة إلى تصور الواضع للمعنى الذي يريد وضع اللفظ له ، يكون على نحويين أيضاً :

أ- أن يكون المعنى المتصور جزئياً متشخصاً، مثل: المولود المعيّن فإذا كان تصور الواضع جزئياً سمي الوضع (الوضع الخاص)؛ لأنَّ تصور المعنى خاص .

ب- أن يكون المعنى المتصور عاماً (كلياً)، مثل: معنى الإنسان والشجر والنبات وأمثالها ، ويسمى الوضع حينئذٍ (الوضع العام) لأنَّ المعنى المتصور عام . (٤٤)

ثمَّ أنَّ المعنى الموضوع له اللفظ على نحويين :

أ- معنى عام، ويسمى (الموضوع له عام)، مثل معنى حيوان، ونبات، وأمثالها .

ب- معنى خاص، ويسمى (الموضوع له خاص)، مثل معنى محمد، وعليّ، ونحوهما من الأعلام. (٤٥)

وبعد أن تعرفنا على أقسام الوضع والموضوع له، وأسباب تسمية كل قسم منها، يمكننا أن ندرك بوضوح ما ذكره الأصوليون من أقسام الوضع الأربعة (٤٦) :-

١- الوضع الخاص والموضوع له خاص، مثل: أسماء الأعلام، باعتبار أنَّ المعنى المتصور حين الوضع كان خاصاً، فسمي الوضع خاصاً، وحيث وضع اللفظ للمعنى الخاص المتصور نفسه سمي الموضوع له خاصاً، أي إنَّ الموضوع له معنىً متصورٌ بنفسه لا بوجهه .

٢- الوضع العام والموضوع له عام، مثل: أسماء الأجناس ، باعتبار أن المعنى العام المتصور نفسه هو الذي وضع له اللفظ، فكان كلٌّ من المعنى المتصور والموضوع له عاماً، أي بمعنى أن يكون المتصور كلياً والموضوع له نفس ذلك الكلي، أي إنَّ الموضوع له كليٌّ متصورٌ بنفسه لا بوجهه .

٣- الوضع عام والموضوع له خاص، مثل : أسماء الإشارة، نظراً إلى أنَّ الواضع تصور معنى عاماً، وهو كلُّ مشارٍ إليه ذكر فوضع كلمة (اذا)، أو كلُّ مشارٍ إليها أنثى فوضع كلمة (تا) أو

(تي) إلّا أنَّه لم يضع الكلمة للمعنى العام، وهو كلُّ مذكرٍ أو كلُّ أنثى، ولذا نجدها لا تستعمل في المعنى العام وإنما تستعمل في المعنى الخاص وهو المذكر المعيّن فقط، مما يكشف عن أنَّها موضوعة له دون المعنى العام لأنَّها لم تستعمل فيه ، أي بمعنى أن يكون المتصور كلياً والموضوع له افراد الكلي لا نفسه، أي إنَّ الموضوع له جزئيٌ غير متصور بنفسه بل بوجهه.

٤- الوضع الخاص والموضوع له عام، وهذا القسم لا وجود له، بل غير ممكن لأنَّ؛ تصور المعنى الخاص، مثل: ذات محمد، لا يكون صالحاً لإعطاء تصور تفصيليٍّ او إجماليّ للمفهوم العام وحيث لم نتصور العام بتوسط الخاص فلا يمكننا أن نضع له لفظاً، أي أن يكون المتصور جزئياً والموضوع له كلياً لذلك الجزئي .

مما تقدم يبدو أنَّه: لا نزاع في إمكان الاقسام الثلاثة الأولى ، كما لا نزاع في وقوع القسمين الأوليين، مثل: الأعلام الشخصية، كمحمد وعليّ ،ومثال الثاني: أسماء الأجناس، كماء وسماء وانسان وحيوان، وإنَّما النزاع وقع في أمرين، الأول: في إمكان القسم الرابع، والأمر الثاني : في وقوع القسم الثالث بعد التسليم بإمكانه، الصحيح عندنا استحالة القسم الرابع، ووقوع القسم الثالث، ومثاله: الحروف، وأسماء الإشارة، والضمائر، والاستفهام، ونحوها . (٤٧)

المطلب الثاني: الخلاف في وقوع القسم الثالث :

ممَّا ظهر لنا أنَّه لا إشكال في وقوع الوضع الخاص والموضوع له الخاص، وكذا الوضع العام والموضوع له كذلكن إنَّما(الخلاف) في وقوع الوضع العام والموضوع له الخاص : فاختار فيرقٌ أنَّ وضع الحروف وتواضعها من الأسماء من هذا القبيل، وأنكره فريقٌ آخر، وقبل الخوض في ذلك لابُدَّ من بيان ما به يمتاز الحرف من الاسم فهنا مقامات :

المقام الأول :- في بيان ما يمتاز به الحرف عن الاسم .

المقام الثاني :- في بيان أنَّ الموضوع له خاص أو عام .

أما المقام الأول، فتحقيق الحال فيه يتوقف على بيان الأقوال أولاً، ثمّ بيان المختار منها ، وإنَّ الأقوال في المسألة ثلاثة :-

الأول :- إنَّه لا فرق بين المفهوم الحرفي والاسمي في عالم المفهومية، وإنَّ الاستقلالية وعدمها خارجتان عن صميم المعنى، فالمعنى في حدِّ ذاته لا يتصف بالاستقلال، ولا بعدمه وإنما نشأ من اشتراك الواضع، وهذا القول ينسب إلى الشيخ الرضي (الاستراباديّ شارح الكافية) وهو ما ذهب اليه المحققّ صاحب الكفاية (قده). (٤٨)

الثاني :- إنَّ الحروف لم توضع لمعانٍ أصلاً، بل حالها حال علامات الإعراب في إفادة كيفية خاصة في لفظ آخر، فكما إنَّ علامة الرفع في قوله:(حدَّثنا زرارةُ)، تدلُّ على أنَّ زرارة فاعل

الحديث، كذلك (مِن) تدلُّ على أنَّ النَّجف مبتدأٌ منها والسير مبتدأٌ به، إذ غ قيل:(سرت من النجف).

الثالث :- هو أنَّ الحروف لها معانٍ في قبال المعاني الإسمية، وهي في حدِّ كونها معانيَ، أي في عالم التجرد العقلانيّ، معانٍ غير مستقلةٍ بخلاف المعاني الاسمية، فإنَّها معانٍ استقلالية فكما أنَّ الجوهر لا يحتاج في وجوده إلى موضوعٍ بخلاف الأعراض، فإنَّها في وجودها لا في حدِّ ذاتها، وكونها معاني وضعت للمعاني الواقعة موقع الإشارة الخارجية، أو إنَّها موضوعة بإزاء الإشارة الخارجية، فهي موجدة لها بالجعل والمواضعة . (٤٩)

ومن هنا يعلم أنَّ الدّالَّ على المعاني غير المستقلة ربما يكون لفظاً مستقلاً كلفظة(من ، والى، وفي)، وربما يكون هيئة في اللفظ كهيئة:(المشتق، والأفعال، وهيئات الإعراب)، وإنَّ الصحيح هو القول الثالث (٥٠) .

فقد تحققَّ ما رأيناه من أنَّ الحروف لها معانٍ تدلُّ عليها، كالأسماء، والفرق أنَّ المعاني الاسمية مستقلة في نفسها وقابلة لتصورها في ذاتها، وإن كانت في الوجود الخارجي محتاجة الى غيرها، وأمَّا المعاني الحرفية، فهي معانٍ غير مستقلةٍ، وغير قابلة للتصور إلّا في ضمن مفهوم آخر، ومن هنا يشبه كلُّ أمرٍ غير مستقلٍ بالمعنى الحرفي .

المطلب الثالث/ استحالة القسم الرابع:

امَّا استحالة القسم الرابع من التقسيمات العقلية للوضع، وبيان استحالته :- (٥١)

فإنَّ النزاع في إمكان ذلك ناشئ من النزاع في إمكان أن يكون الخاص وجهاً وعنواناً للعام وذلك لما تقدم من انَّ المعنى الموضوع له لابُدَّ من تصوره بنفسه لا بوجهه؛ لاستحالة الحكم على المجهولن والمفروض في هذا القسم أنَّ المعنى الموضوع له لم يكن متصوراً وإنَّما تصور الخاص فقط وإلّا لو كان متصوراً بنفسه، ولو سبب تصور الخاص كان من القسم الثانين وهو الوضع العام والموضوع له العام، ولا كلام في إمكانه، بل في قوله كما تقدم . (٥٢)

ولكن الظاهر سيستحيل ذلك بداهةً ، إنَّ الخاص بما هو خاص لا يصلح أن يكون مرآةً للعام، ومن هنا قيل : إنَّ الجزئي لا يكون كاسباً ولا مكتسباً وهذا بخلاف العام أنَّه يصلح أن يكون مرآةً لملاحظة الأفراد على سبيل الإجمال، نعم ربَّما يكون في الخاص سبباً لتصور العام، وانتقال الذهن منه إليه إلّا أن الوضع يكون عاماً كالموضوع له فدعوى إمكان الوضع الخاص والموضوع له العام، مما لا سبيل إليها . (٥٣)

وإنَّ الصحيح الواضح لكلِّ مفكرٍ، أنَّ الخاص ليس من وجوه العام' بل الأمر بالعكس من ذلكن فإنَّ العام هو وجه من وجوه الخاص وجهه من وجهاته، ولذا قلنا بإمكان القسم الثالث وهو (الوضع العام ، والموضوع له الخاص)؛ لأنَّنا إذا تصورنا العام، فقد تصورنا في ضمنه جميع افراده بوجه،

فيمكن الوضع لنفس ذلك العام من جهة تصوره بنفسه، فيكون من القسم الثاني، ويمكن الوضع لأفراده من جهة تصورها بوجهها، فيكون من القسم الثالث، بخلاف الأمر في تصور الخاص فلا يمكن الوضع معه إلّا لذلك الخاص نفسه، ولا يمكن الوضع للعام لانَّنا لم نتصوره أصلاً، لا بنفسه بحسب الغرض، ولا بوجهه، إذ ليس الخاص وجهاً له، ويستحيل الحكم على المجهول المطلق . (٥٤)

الخاتمة ونتائج البحث:

بعد التنقيب، و التصفح في أهم مصادر كتب الاصول، لمختلف المذاهب الاسلامية ، وما افتضاه البحث، من تتبع في مدوناتها ، فقد كان من فضل الله تعالى، أن توصل الباحث إلى مجموعةٍ من الثمرات ، يمكن إيجازها على عدِّةِ نقاطٍ :

١- إنَّ البحث عن الوضع واقسامه من المبادئ التصورية اللغوية، لمسائل علم اصول الفقه ، وثمرته تظهر في جواز استعمال اللفظ مع أكثر من معنىً واحدٍ وعدمه.

٢- إنَّ الوضع عند الاصوليين، هو : (جعل اللفظ دليلاً على المعنى).

٣- إنَّ الدَّلالة اللَّفظية: هي الإقتران بين تصور اللَّفظ وتصور المعنى وانتقال الذِّهن من أحدهما إلى الآخر ويسمَّى اللَّفظ: دالاً ، ويسمَى المعنى: مدلولاً، وإنَّ نوع العلاقة بين تصور اللَّفظ وتصور المعنى هو علاقة السَّببية ؛ فكما أنَّ النَّار سببٌ للحرارة كذلك فإنَّ تصور اللَّفظ سببٌ لتصور المعنى، إلاَّ أنَّ علاقة السَّببية في الاوَّلين مجالها العالم الخارجي، وعلاقة السَّببية بين تصور اللَّفظ وتصور المعنى مجالها الذِّهن.

٤- إنَّ مصدر هذه العلاقة إمَّا أن تكون علاقة ذاتية بين اللَّفظ والمعنى أو علاقة وضعيِّة أو علاقة إقترانية ، وعلى الرأي الأخير يكون الوضع، هو: عملية تَقرِنُ بها لفظاً بمعنى تكون نتيجتها أن يقفز الذِّهن إلى المعنى دائماً عند تصور اللَّفظ وهو ما ذهب إليه السيد الشهيد محمد باقر الصدر(قده)

الهوامش والمصادر :

(١) أ نيس : د . إبراهيم : دلالة الألفاظ ، مكتبة الانجلو – مصرية ، ١٩٦٣ ، ط٢ ، ٤٢. وينظر: السيد عبد الغفار : التطور اللغوي عند الأصوليين / مصر ، ١٩٨١ ، ٧٧ .

(٢) القرافي : احمد بن إدريس (ت ٦٨٤ هـ) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول (في علم الأصول للزاري) تح : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ، ١٩٧٣ ، ٢٠ .

(٣) الشوكاني : محمد بن علي : إرشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول : تح شعبان محمد إسماعيل ، دار السلام ، مصر ١٤١٨ ، ط١ ، ١ / ٧٤ .

(٤) الفضلي عبد الهادي : دروس في أصول فقه الأمامية : مؤسسة أم القرى ، ١٤٢٠ ، ط١ / ٣٤٢ .

(٥) وافي : علي عبد الواحد : علم اللغة ، دار النهضة ، مصر ١٩٧٣ ، ط٧ / ٨٧ .

(٦) ظ: علي عبد الواحد : علم اللغة، ٨ – ٩ .

(٧) ظ: الفارابي : شرح كتاب أرسطو:٢٧٠ .

(٨) ظ :الفارابي : الحروف :١٣٥ .

(٩) م.ن : ١٣٧ .

(١٠) و(١١) زاهد : عبد الأمير كاظم: قضايا لغوية قرآنية: مطبعة أنوار دجلة ، بغداد ١٤٢٤، ط١٠، ٣٦–٢٧

(١٢) ظ:عبد الرحمن أيوب (محاضرات في اللغة ، القسم الأول .

(١٣) ابن حزم: علي بن محمد بن احمد: المحلى على جمع الجوامع: دار الطباعة المنيرية،١٣٤٧،١/٢٧٠.

(١٤) الرازي : محمد بن عمر : المحصول في علم الأصول ، تح: طه العلواني ، السعودية ، مطبعة الفرزدق ١٩٨٠ ، ق١ ، ١ / ٣٤٥.

(١٥) زاهد : قضايا لغوية قرآنية / ٣٨ .

(١٦) الرازي : المحصول في علم الأصول ،١ / ٣٤٥ .

(١٧) الجرجاني : علي بن محمد بن علي : التعريفات : تح :إبراهيم الانباري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١٤٠٥ ، ٣٢٦/١ .

(١٨) المشكيني : اصطلاحات الأصول : مطبعة الهادي _ قم ، ١٣٧٢ ، ط٦ / ٢٨٧ .

(١٩) الجرجاني : التعريفات : ٣٢٦/١ .

(٢٠) القرافي : احمد بن إدريس : شرح تنقيح الفصول ، تح طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٣ ، ٢٠ .

(٢١) الصدر : محمد باقر : المعالم الجديدة للأصول ، مطبعة النعمان النجف ، ١٣٩٥ ، ط٢ ، ١١٦ .

(٢٢) البروجردي : بهاءالدين ألحجي: حاشية على كفاية الأصول : م الصدر رقم ، ١٤١٢ ، ط١ ،١ / ١٧

(٢٣) البهادلي : احمد كاظم : مفتاح الوصول . مباحث الالفاظ

(٢٤) (ظ) عناية الأصول في شرح كفاية الأصول: ١٥/١ – ١٦ .

(٢٥) العراقي: ضياء الدين :نهاية الأفكار: مؤسسة النشر الإسلامي الجماعة المدرسين رقم ١٤٠٥ ، ١ / ٢٥

(٢٦) الفياض : محمد إسحاق : محاضرات أصول الفقه (تقرير بحث الخوئي) : مطبعة الصدر_ قم ١٤١٠ – ط٣ ، ١ /٤٤ –٤٥ .

(٢٧) الأنبياء : ٢٢

(٢٨) الفياض : محاضرات في أصول الفقه ١/ ٤٥ . ظ العراقي – مقالات الأصول : ١ / ٦٣ – ٦٤ – ٦٥ .

(٢٩) المحقق العراقي : نهاية الأفكار ١/ ٢٥ – ٢٦ .

(٣٠) ظ: المحقق الطوسي : شرح منطق الإشارات/ ١٢ – ٢٢ .

(٣١) الفياض : محاضرات في أصول الفقه : ١/ ٤٩

(٣٢) م . ن : ١/١٥_ ٥٢

(٣٣) الصدر : محمد باقر : المعالم الجديدة للأصول/ ١١٤

(٣٤) م . ن /١١٦.

(٣٥) الصدر : محمد باقر : دروس في علم الأصول : ١ / ١٨٩ .

(٣٦) المظفر : محمد رضا المظفر : أصول الفقه : تح حسن صادق زادة المراغي : منشورات ألعزيزي ، قم _١٣٨٦هـ ، ظ٢ ، ١ / ٦

(٣٧) الخوئي : السيد ابو القاسم الخوئي : اجود التقريرات : مطبعة أهل البيت (ع) قم ، ١/ ١٣ .

(٣٨) الاخوند الخرساني : محمد كاظم : كفاية الأصول : تح ونشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، ٩ .

(٣٩) المظفر/ أصول الفقه / ١ / ٦ .

(٤٠) العراقي : ضياء العراقي : مقالات الأصول: تح مجتبى المحمودي – منذر حكيم ، مطبعة باقري _قم ، ط٢– ١٤٢١ ، ١ / ٧١ .

(٤١) المظفر/ أصول الفقه / ١ / ٦ . العراقي : ضياء العراقي : مقالات الأصول: تح مجتبى المحمودي – منذر حكيم ، مطبعة باقري رقم : ظ٢– ١٤٢ ، ١ / ٧١ .

(٤٢). البهادلي : احمد كاظم : مفتاح الوصول الى علم الاصول ، شركة حسام للطباعة الفنية ، ١٤١٥ ، ظ١ ، ١ / ٢٣٤ . ظ العراقي : مقالات الاصول : ١ /٧١ – ٧٢

(٤٣) المظفر : اصول الفقه : ١/ ٢٢ .

(٤٤) البهادلي : مفتاح الوصول : ١ / ٢٣٤ – ٢٣٥ .

(٤٥) العراقي : مقالات الأصول : ١/ ٧٢ . (ظ) مفتاح الوصول :٢٣٥/١ والمظفر : أصول الفقه،١ /١٩ (ظ) البروجردي : بهاء الدين : حاشية على كفاية الأصول : مطبعة الصدر رقم ، ١٤١٢ ، ط١ ، ١/ ١٧ .

(٤٦) المظفر : أصول الفقه : ١/ ٧ ، (ظ) محمد سعيد الحكيم : المحكم في اصول الفقه : مطبعة جاويد ، الناشر مؤسسة المنار ، ١٤١٤ ،ط١ ، ١/ ١٠٧،(ظ) الكاظمي : محمد علي : فوائد الأصول :تح رحمتي الاراكي

، ١٤٠٩ ، ط٢ ، ٣١/١ .،(ظ) الخراساني : كفاية الأصول : ٩ .،(ظ) الخوئي : اجود التقريرات : ١ /١٢ – ١٣ .،(ظ) العراقي : مقالات الأصول : ٧٢/١ . ،(ظ) البهادلي : مفتاح الأصول : ٢٣٥/١ .

(٤٧) المظفر : أصول الفقه : ١/ ٧ .

(٤٨) الخوئي : أجود التقريرات : ١/ ١٤ .

(٤٩) المظفر : أصول الفقه : ١/ ٣٢ – ٣٣ .

(٥٠) (الكاظمي : فوائد الأصول : ١/ ٣٢ . (ظ) المظفر : أصول الفقه : ١/ ٩ .

(٥١) العراقي : مقالات الأصول : ١/ ٧٢ .،ظ: المظفر : أصول الفقه : ١/ ١٣ .

(٥٢) المظفر : أصول الفقه : ١/ ٨ . (ظ) الخوئي : أجود التقريرات : ١/ ١٣ – ١٤ .

(٥٣) الكاظمي : فوائد الأصول : ١/ ٣١ .

(٥٤) المظفر : أصول الفقه : ١/ ٨ .

(٥٥) م . ن : ٩/١.

Reality of the situation and the divisions when fundamentalists

Dr.. Muslim Kazem Idan
Imam Kadhum College (Peace be upon him) Islamic Science University
Department of Law

Abstract:

Display search interest fundamentalists cause of the situation, and searched, and the importance of the status of the connection with other semantic issues, Kalhakiqh and metaphor, subscribe verbal, and others, as it was based on fundamentalists to the situation in determining their significance, the situation when the fundamentalists: (making the word evidence of meaning), as knowledge of the situation tells us to know the true meaning of the word, and it holds a special link between the pronunciation and meaning, so if you understand I understand the second.

Scientists have disagreed on the statements, in their answers about the relationship between word and meaning, you are naturally suitable relationship, or if the asset in linking the word in the sense put setter; Vtkon significance as a result of terminology, and do inserter is God, or one of the humans, or a group of them ? There were many answers to this question on the five hypotheses.

And it appeared to us that the situation of three theories:
First theory : a course attendant.
The second theory : consideration (the pledge).
The third theory : (Certainly century).

Although the situation in many different divisions ; The situation in many.